لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة ص.ب 23915 ـ الصفاة الرمز البريدي: 13100 الكويت أو على بريدنا الإلكتروني: syrianaffairs@alanba.com.kw

20٪ نسبة القبول في التعليم الموازي

قال ياسر حورية عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب التربية والطلائع والتعليم العالي إن نسبة القبول في التعليم الموازي حددت بـ 20٪ ولا رجوع عن هذه النسبة لان زيادتها ستكون على حساب أعداد الطلاب ذوي الدخل المحدود موضحا أن الهدف من التعليم الموازي منح فرص أخرى لبعض الطلاب وتحصيل عائدات مادية تدعم الجامعات والبحث العلمي. وفي سياق متصل قال وزير التعليم العالي د.غياث بركات بخصوص علامة 60٪ للنجاح في الكليات العلمية إن الموضوع يدرس في مجلس التعليم العالي في ضوء اقتراح مجلس جامعة دمشق بتعديل وضع الطالب الذي يحصل على 59٪ أو 58 في إحدى المواد إذا كانت هذه المادة تؤثر على نجاحه. وحول حملة الثانوية الشرعية قال إن لهم الحق في 40٪ من مقاعد كلية الشريعة كما يتاح لهم المفاضلة على الكليات التي تطلب الثانوية الأدبية إضافة إلى معهد الدراسات الشرعية والعربية.

تعددت الأسباب والضحية ذوو الدخل المحدود

حمى ارتفاع الأسعار في سورية تتأجج وتطول السلع الأساسية

بدأت حمى ارتفاع الأسعار بالتأجج، لاسيما لجهة المستلزمات الأساسية مثل الخضار والفواكه والبيض واللحوم بأنواعها إذ وصل سعر الكيلوغرام من الفروج الحي إلى 120 ليرة سورية وتجاوز سعر الكيلوغرام من لحمة الغنم 850 ليرة فيما وصل سعر الكيلوغرام من لحمة العجل إلى 700 ليرة.

ويرجع رئيس لجنة مربي الدواجن في سورية نزار سعد الدين هذا الارتفاع إلى أن أسعار الأعلاف شهدت ارتفاعا منذ بداية العام إضافة إلى ارتفاع تكاليف التدفئة وفواتير الكهرباء وتدني أسعار المبيع حتى بداية الشهر الخامس ما أجبر المربين على بيع قطعانهم.

وقال سعد الدين إن هذا الوضع أجبر المربين على بيع صوص الفروج بخسارة وصلت إلى ست ليرات لكل صوص ما أدى إلى عزوف المربين عن تربية الفروج والاتجاه إلى تربية فرخات البياض لكنه بين أن انخفاض أسعار الأعلاف سمح لعدد لا بأس به من المربين بالعودة إلى دورة التربية.

واوضح أن تجدد ارتفاع الأسعار يعود لكثرة الطلب وانخفاض الإنتاج وارتفاع أسعار اللحوم الحمراء ما جعل المستهلك يتجه لشراء اللحوم البيضاء بالتزامن مع بدء فترة الاصطياف إلا أنه أكد أنه على المدى القريب سوف تشهد الأسعار استقرارا وتبدأ بالانحدار تدريجيا.

أما الخضار فهو الآخر له نصيبه من الارتفاع حيث يقول خليل وهو رب لأسرة من 3 أفراد، إن «أسعار الخضار والفواكه هم أعيشه يوميا كلما اتجهت إلى السوق في الفترة الفاصلة بين عملين بالكاد يوصلاني إلى نهاية الشهر مع بعض الديون القليلة».

وأضاف أن «الأسعار بارتفاع مستمر منذ تحريرها رغم أن هذه الأيام موسم الخضار والفواكه، وفي ظل قانون العرض والطلب أنا مجبر أن أشتري ما يعرض، مكره أخوك لا بطل، لأن أي نقاش مع البائع سيفضي إلى مسامعك جملة هي «حبك تشتري أهلا ما حبك تشتري الله معك».

ومن جانبه، قال محمد 30 عاما، «لا أتوقع أن تكون الدولة هي التي تضع الأسعار بل يضعها التجار حسب هواهم والدليل أن الأسعار تختلف من سوق لآخر».

المواطن بين مطرقة الحاجة وسندان الاسعار المرتفعة

وحول وجود نشرة أسعار يومية وإمكانية تقديم شكوى في حال وجود مخالفات، قال محمد «لا علم لي بوجود مثل هذه النشرة، وإن كانت موجودة فلن أتقدم بشكوى لن تجدي نفعا وإن أجدت فسيتحمل وزرها بائع صغير لاذنب له فيما يحصل».

ويبتاع تجار الخضار والفواكه بضائعهم من سوق الهال المركزي الذي يعتبر مركزا لتجار الجملة والموردين من المحافظات، إذ تعتمد أسعار هذا السوق على المزايدة بين تجار المفرق وفق قاعدة قانون العرض والطلب.

في المقابل ماذا يقول تجار السلع الغذائية؟ أبو فارس تاجر الخضار والفواكه (مفرق) يرى أن «أسعار الدولة غير منصفة لنا بالنسبة للأسعار التي نشتري بها البضاعة من سوق الهال»، لافتا إلى أن «التجار يضعون أسعار الدولة عند وجود دورية التموين وينزعونها فور مغادرتهم، لأن مواعيد جولاتهم باتت معروفة».

وأشار أبو فارس إلى أن «الأسعار لا يمكن التحكم بها لأن البضائع غير مصنفة ليحدد السعر على أساسها»، موضحا أنه «عند شرائك أي مادة تكتشف في محلك أن البضاعة تحمل عدة أصناف من الصنف الأول حتى غير الصالح للبيع وهنا نحمل ثمن البضاعة السيئة للجيدة ما يرفع من سعرها على المواطن».

مدير التجارة الداخلية في دمشق محمود المبيض قال إن «نشرة الأسعار اليومية الصادرة عن المديرية ملزمة للجميع»، لافتا إلى أنه «يتم على أساس هذه النشرة تنظيم الضوابط بحق المخالفين».

في اشارة الى النشرة اليومية التي تصدر عن مديرية التجارة وتحدد بها أسعار الخضار والفواكه والبيض والفروج في أسواق دمشق.

وأضاف المبيض ان «النشرة توزع على المراقبين لتدقيق الأسعار في الأسواق»، موضحا أنه»يتم الإعلان عن النشرة بشكل يومي حيث توزع على وسائل الإعلام وغرفة التجارة، كما تعلق على اللوحة الإعلانية في سوق الهال».

وتابع المبيض أن «الباعة يعرفون الأسعار، ويعلمون من أين يحصلون عليها»، مبينا أن «البائع غير المتقيد بأسعار النشرة يرتكب مخالفة تعرضه للمسائلة القانونية».

وأوضح المبيض أن «أي شخص يرغب في معرفة سعر إحدى المواد ما عليه إلا الاتصال بالرقم 119»، مضيفا أن «هذا الرقم ذاته يستقبل الشكاوى الخاصة بالأسعار وجودة المنتج».

وفيما يخص مادة البيض أشار رئيس لجنة مربي الدواجن في سورية نزار سعد الدين إلى أن أسعارها بقيت مستقرة فترة طويلة منذ بداية العام وحتى هذا التاريخ، مشيرا إلى أن لجنة مربي الدواجن تعمل بالتعاون مع المؤسسة العامة للخزن والتسويق لضبط الأسواق من حيث مؤشري العرض والطلب نظرا لوجود زيادة ملموسة في الانتاج عبر التدخل الفوري في حال ارتفاع الأسعار لأي سبب كان.

ولفت إلى أنه في بداية شهر يوليو الماضي طرأت زيادة على طلب مادة البيض في الأسواق المجاورة فعمدت اللجنة إلى تخفيض عدد موافقات التصدير إلى 30 ٪ وخلال عشرة أيام عادت الأمور كما كانت عليه.

وبشأن المواد الغذائية والتموينية الأخرى أوضحت وزارة الاقتصاد والتجارة أن الكثير من المواد والسلع انخفضت أسعارها أو تقاربت مع أسعار الفترة نفسها من العام الماضي مثل البيض والحمص والبرغل والبصل والسمون والزيوت والحديد والأرز والسكر إذ تراوح سعر الكيلوغرام من البرغل هذه الفترة بين 30 و38 ليرة ويصل سعره في دمشق واللاذقية إلى 50 ليرة للنوع الجيد فيما تراوح سعر الكيلوغرام من الحمص بين 36 و75 ليرة وتراوح سعر الكيلو غرام من الأرز بين 48 و60 ليرة.

وقالت وفاء الغزي مديرة الأسعار في وزارة الاقتصاد والتجارة إنه رغم انخفاض أسعار بعض المواد إلا أنها لاتزال مرتفعة بعض الشيء لافتة إلى أن الارتفاع في أسعار المواد خاضع للعرض والطلب ومدى توفرها.

وأضافت الغزي أن مديرية الأسعار تعمل بالتعاون مع مديرية حماية المستهلك في الوزارة للحد من أي تجاوزات تحصل في أسواقنا المحلية عبر المتابعة المستمرة وإصدار القرارات التي تجبر المنتج بالعمل ضمن الأطر القانونية حماية له وللمستهلك.

ورأت الوزارة أن هناك تقاربا في أسعار البرتقال إذ تراوح سعر الكيلوغرام بين 30 و50 ليرة خلال هذه الفترة وبين 40 و50 ليرة خلال نفس الفترة من العام الماضي وانخفاضا في أسعار الليمون مقارنة مع الفترة الماضية إذ تراوح سعر الكيلوغرام بين 20 و35 ليرة هذه الفترة وبين 52 و90 ليرة خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ولاحظت الوزارة ارتفاعا في أسعار البطاطا مقارنة مع أسعار العام الماضي فتراوح سعر الكيلوغرام بين 17 و25 ليرة هذه الفترة وبين 10 و20 خلال نفس الفترة من العام الماضي وتقاربا في أسعار البندورة مع السنة الماضية إذ تراوح سعر الكيلوغرام بين 10 و15 ليرة هذه الفترة وبين 8 و15 ليرة العام الماضي.

كونوا معنا

كهرباء وفواتير

للكهرباء في سورية هموم وشجون لا تنتهي، فقد يذهب أحد المواطنين ممن اعتادوا دفع فاتورة تتراوح بين 1000 و1500 ليرة سورية، ليجد أن فاتورته هذه الدورة بلغت 20 ألف ليرة، وبعد أن يستيقظ من حالة الصدمة يبدأ البحث عن حلول فيقال له اذهب إلى مديرية الكهرباء لمراجعة الفاتورة، وبعد عناء يصل إلى حل على «بساط أحمدي» إذ يتم خصم مبلغ معين من قيمة الفاتورة قد يصل على سبيل المثال الى 5000 للفاتورة التي تبلغ قيمتها عشرين ألف، طبعا هذا الخصم لا يتم بناء على دراسة العداد ومعرفة سبب الخلل ولكن بشكل ودي «أهلية محلية»، وبذلك تستمر هذه الحالة لأنها لا تعالج بالشكل الصحيح.

ليست الجهات الحكومية وحدها من يتحمل الكثير من إشكاليات الكهرباء في سورية، فسرقة الكهرباء أصبحت حرفة لدى البعض لاسيما في أماكن السكن العشوائي المنتشرة في ضواحي مدينة دمشق، وهذا لا شك يتسبب في خلل في ميزان الاستهلاك والفواتير، لكن من المؤكد أن الحل ليس بتلك الطريقة الاعتباطية، بل بالرقابة، رقابة الجهات الحكومية المختصة، ورقابة الضمير لدى المواطن، وإلا فلن تضبط هذه المسألة بالشكل السوي.

أما الشجن والهم الآخر الذي نعيشه هذه الأيام، فهو الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي الذي يصل إلى 4 ساعات على فترتين دون أن يعلم المواطن ما هو الموعد المحدد لانقطاعه، وهذا الانقطاع الذي يرى فيه الناس إساءة لحقوقهم يرى آخرون أنه يخفف عليهم من عبء الفاتورة.

هدى العبود

معظم ضحاياها من طالبي عمليات التجميل ومرضى القلب

مسلسل الأخطاء الطبية مستمر.. فمن المسؤول؟

لا يكاد يمر شهر إلا ونسمع عن خطأ طبي قاتل في هذا المستشفى أو ذاك، أو في هذه العيادة أو تلك، لدرجة أن الانسان أخذ يعتاد هذا النوع من الأخبار، حتى باتت بعض المستشفيات توصف بـ «المسلخ»..

وآخر ما وصل إلى الإعلام من حالات، معظمها لم يصل، كان قيام أحد الأطباء «المشهورين» (أ. ر.) بإجراء عملية نفخ خدود لامرأة قصدت عيادته التجميلية في دمشق، غير أن النتيجة كانت إصابة هذه المرأة بسرطان الجلد بسبب تليف الأنسجة التي حقنها الطبيب بمادة كيميائية تحتوي على عناصر سمية.

وتشير المعلومات إلى أن المرأة قامت برفع دعوى قضائية على الطبيب وأنه دفع لها تعويضا بقيمة مليوني ليرة سورية حتى تتنازل عن دعواها، لكن ما فائدة المال الآن بعدما أصيبت المرأة بالسرطان وهي الآن تصارع من أجل البقاء؟

الطبيب نفسه أجرى عملية نفخ خدود لسيدة أخرى منذ 7 سنوات، كان عمرها 27 عاما حين ذاك، وقد حقن وجهها بالطريقة نفسها وربما بالمادة ذاتها وحصل منها على مبلغ 25 ألف ليرة سورية، وبعد مرور السنوات الخمس ظهرت أعراض تليف على الأنسجة التي تم حقنها، وحين شعرت بذلك قصدت طبيب تجميل آخر (س. ح.) ليكشف لها أن المادة التي وضعها ذلك الطبيب العبقري (أ. ر.) سامة ولابد من إزالتها لأنها تشكل خطرا على حياتها.

وفي مجال التجميل أيضا قصدت الشابة (ر. م.) أحد الأطباء المشهورين (س. و.) لإجراء عملية تجميل لأنفها، وكانت النتيجة أن أصيبت بخيبة أمل بعدما وجدت أن أنفها أصبح شبيها بالهلال كما قالت، ولم تقف الأمور عند الشكل بل تعدتها إلى مشاكل في التنفس لديها.

وبعد نحو سنة أجرى الطبيب ذاته عملية ثانية لتصحيح مشكلة التنفس لدي (ر. م.)، ولكن دون جدوى. فما كان منها إلا أن قصدت طبيبا آخر أقل شهرة من الأول لكنه كان أكثر غباء على حد تعبيرها (ث. س.) وقام بزرع غضروف في أنف المريضة أخذه من الأذن، لتحسين المظهر والتنفس. ولكن النتيجة كانت مع الأسف أسوأ من سابقتيها.

أمراض القلب لها هي الأخرى نصيبها من الأخطاء الطبية، إذ أصيب (س. م.) 59 عاما باحتشاء في عضلة القلب، ونقل لاحقا إلى مركز الباسل لأمراض وجراحة القلب في دمشق، وبعد إجراء عملية (قسطرة) قال الأطباء إنه بحاجة إلى عمل جراحي لوضع مجازات إكليلية للشرايين الضيقة لديه، وقالوا لذوي المريض إن ذلك هو العلاج الأمثل، وبناء عليه أجرى المريض عملية جراحية ودفع كامل كلفتها، وبعد نحو شهر ونصف الشهر عاد ليشتكي من آلام وضيق في التنفس، وبعد أخذ ورد وزيارات أخرى للمركز تم خلالها إجراء قسطرة ثانية وزرع شبكتين داخل الشرايين المتضررة، وتبين أن العملية الجراحية التي أجراها لم تكن ضرورية، خاصة أن وضعه الصحي بعد العملية بات أسوأ مما كان عليه قبلها، ولم تنته المعاناة هنا بل استمرت ومازال وضع المريض اليوم على حاله السيئ. فمن يتحمل المسؤولية عن هذا الخطأ، خاصة إذا ما تطورت الأمور نحو الأسوأ وأدت إلى وفاة المريض؟

النقود المهترئة تعرقل عمل الصرافات و«المركزي» مستعد لاستبدالها

قال وزير المالية د.محمد الحسين «إن وجود بعض الأوراق النقدية المهترئة يسبب لوزارته مشكلة في الصرافات الآلية التابعة للمصارف والمنتشرة في المحافظات السورية».

واعتبر وزير المالية أن «مسؤولية إصدار العملة بمختلف أنواعها هي من سلطات مصرف سورية المركزي وليس وزارة المالية».

وأضاف «حسب معلوماتي إن مصرف سورية المركزي أبدى استعدادا فوريا لاستبدال أي ورقة نقدية قديمة أو مهترئة».

وكان حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أكد في تصريحات سابقة أن أبواب المصرف مفتوحة أمام المواطنين في المحافظات جميعها لتبديل ما لديهم من أوراق مهترئة أو مشوهة في عملية لا تستغرق أكثر من دقائق.

وتعود مهمة تبديل الأوراق النقدية المهترئة والمشوهة إلى مصرف سورية المركزي بحكم القانون تنفيذا لقانون النقد الأساسي والقانون 23 للعام 2002 ويمكن تبديل الأوراق النقدية المنقوصة أو المشوهة إذا توافرت فيها ثلاثة شروط مجتمعة وهي أن تكون مساحة الورقة المقدمة للاستبدال تزيد على ثلاثة أخماس الورقة الأصلية وأن تتضمن الورقة التوقيعين المفروضين بموجب المادة 16 كاملين وهما توقيعا وزير الاقتصاد والتجارة وحاكم مصرف سورية المركزي، وأن تتضمن الورقة أحد الأرقام التسلسلية كاملا.

المناحل السورية تنتظر تسويق إنتاجها البالغ 2462 طناً

قال رئيس قسم النحل والحرير في وزارة الزراعة قاسم البوشي: «إن سورية أنتجت نحو 2462 طنا من العسل و11 ألف طن من شمع العسل في العام الماضي».

وأضاف البوشي: «أنه يوجد في سورية 521027 خلية نحل منها 118234 خلية بلدية و422793 خلية حديثة»، موضحا أن «متوسط إنتاج الخلية الحديثة نحو 5 كغ سنويا في حين تنتج الخلية البلدية نحو3,1كغ».

ويلاحظ في هذا المجال قلة متوسط إنتاج الخلية في سورية مقارنة مع تركيا 17 كغ للخلية الواحدة وأستراليا 80 كغ وفرنسا 30 كغ إلا أنه يتم تصدير نحو 100 طن سنويا إلى دول الخليج وفق المواصفات السورية مصدقة بشهادة صحية من المنشأ كما يتم الاستيراد من دول منظمة التجارة العربية الحرة حسب المقاييس السورية وشهادة المنشأ.

وبيّن البوشي «أن محافظة إدلب تحتوي على 90376 طائفة نحل تليها ريف دمشق بـ 88193 طائفة ثم اللاذقية بـ 70955 ثم حماة وحلب طرطوس، وأن عدد النحالين في سورية يصل إلى 19 ألف نحال».

وقدر رئيس قسم النحل: «حصة الفرد من العسل المنتج محليا بحوالي 150 غراما سنويا مشيرا إلى منافسة العسل المستورد من الدول العربية في ظل انخفاض أسعار المستورد مقابل ارتفاع أسعار العسل المحلي».

وتتصف سلالة النحل السوري بسرعة تأقلمها مع الظروف البيئية والمناخية المختلفة في سورية والدول المجاورة إضافة إلى كونها اقتصادية في استهلاك العسل في فصل الشتاء ومقاومتها لكثير من الأمراض والآفات.

ويشكو النحالون من ضعف التسويق وعدم وجود جهة متخصصة في تسويق العسل السوري، وتنص القوانين على أن تقوم غرف الزراعة بتسويق العسل محليا، وخارجيا في المهرجانات والمعارض ليأخذ مصداقيته، بينما في تركيا يتولى الاتحاد العام للنحالين الأتراك تسلم العسل من المربين وتعليبه، ومن ثم تسويقه في الداخل والخارج باسم الاتحاد.

كما تواجه تربية النحل في سورية صعوبات عديدة لاسيما الظروف المناخية التي سادت المنطقة واستخدام بعض الفلاحين للمبيدات بشكل عشوائي دون إخبار مربي النحل وجهل بعض المزارعين بأهمية النحل في زيادة إنتاجهم الزراعي مع وجود الأغنام في مراعي النحل.

المساكن الشبابية في حمص خدمات سيئة وفنانات مقاصف

يتأهب الشاب شادي لتسلم شقته الجديدة في مشروع السكن الشبابي، حيث لن يبتعد كثيرا عن بيته المستأجر في المنطقة نفسها بعدما اضطر مكرها «لأنها المكان الأرخص لشاب فقير مثله على حافة الزواج»، ورغم أن المساكن حلت أزمة لكثير من الشباب، غير أن التجربة تركت لدى شادي قلقا وقناعة بالإقلاع عن فكرة السكن في المشروع، ليفكر في تأجير شقته الجديدة «لأحد المضطرين كما كان»، والانتقال إلى منطقة تتوافر فيها خدمات أفضل من حيث النقل والمدارس والمراكز الصحية «إذ لا توجد حتى صيدلية أو عيادة».

يوافق محمود رأي شادي في منطقة يصفها بالمقطوعة، وهو قاب قوسين أو أدنى من تسلم مفتاح شقته الجديدة التي ينوي استثمارها بالتأجير مفضلا البقاء في «بيت الضيعة لأنه أنقى وأنظف من جميع النواحي»، بينما يرى أسامة أن المشروع حل جزءا من أزمة السكن بتكاليف معقولة ولكنه رأى أن عدم وجود مدارس في المساكن سبب رئيسي لإحجام الملاك الجدد من متسلمي الشقق عن السكن، مشيرا أن معظمهم يؤجرها.

فنانات المقاصف

يقول سارية إن سنة واحدة من السكن هنا كشفت عيوبا لم تكن بالحسبان، أهمها الوجود الكثيف لفنانات المقاصف في المنطقة وما يتبع ذلك من وجع رأس مما أعطى المنطقة صورة «مشرشحة» انعكست على رغبة قسم كبير من أصحاب الشقق بالتأجير أو عدم الاستثمار نهائيا.

أبو عاشق صاحب دكان منذ بدايات السكن في المنطقة، مر على رأسه الكثير من سكان المشروع، ومن موقعه هذا قال «إن معظم الناس هنا محترمون، والشواذ يأتون من أماكن أخرى، وخص بالذكر «الزعران» من سائقي الدراجات النارية الذين لا يملون الذهاب والإياب بسرعة جنونية عند المساء».

واعترف أبو عاشق بأن المستأجرين يعانون من وجود عدد كبير من فنانات المقاصف والملاهي الليلية في المنطقة، مستدركا أن المنطقة بدأت تتغير نحو الأفضل.

وتحدث الرجل الخمسيني عن هم يؤرقه كصاحب دكان معرض للإغلاق في أي لحظة بحجة عدم الترخيص مع أن مجلس المدينة يرفض الترخيص.

سرافيس

لا تتوقف المشكلة عند حدائق الأشواك والقمامة والكلاب الشاردة التي تقض مضاجع السكان وتقلق سكينتهم ناهيك عن أصحاب الدراجات النارية والحشرات التي انتعشت بتطنيش البلدية عن رش المبيدات، فهناك مشكلة النقل (السرافيس)، حيث يقتصر النقل على وجود قسم لا يفي بالحاجة من سرافيس خط مساكن الادخار الجارة للمساكن الشبابية، فاقترح البعض تمديد خط الادخار حتى نهاية مشروع السكن الشبابي الذي يضم أيضا بيوت أساتذة الجامعة والمنذرين بالهدم، والبعض الآخر اقترح تحويل خط النقل الداخلي ليمر بالمساكن قبل وصوله الكراج الجنوبي.

معاون مدير النقل الداخلي في حمص علي الحسين يعتبر ان حل مشكلة السرافيس مستحيل بالوقت الحالي، مشيرا إلى أن عدد الباصات لا يكفي الخطوط التي تعمل عليها، لكنه وعد بحل المشكلة حين قدوم باصات جديدة سواء للنقل الداخلي أو عن طريق المستثمرين.

من جانبه مدير المواصلات والنقل فيصل زعيب أكد أن «هناك قرارا منذ شهرين بوصول جميع سرافيس خط مساكن الادخار إلى نهاية المساكن الشبابية، وطالب الأهالي بتقديم شكوى نظامية إذا لم تلتزم السرافيس بذلك».

الأمر نفسه كرره رئيس فرع المرور بحمص العميد محمود الحسن الذي قال: «مددنا خط الادخار إلى نهاية خط المساكن الشبابية بالاتفاق مع رئيس الهيئة».

أما مدير فرع مؤسسة الإسكان في حمص محمد شريتح فيقول حول ما أورده الأهالي «السبب في ذلك جهل الناس بعضهم ببعض في حوالي 4 آلاف شقة الأمر الذي ساعد على وجود مناخ مناسب للأعمال غير الشرعية». وقال شريتح: «الجرائم ليست من سلبيات مشروع السكن الشبابي فالجريمة قد تحدث في أبو رمانة» وكل ما في الأمر ـ حسب شريتح ـ أن المكان جديد وواسع وصار ملاذا للكثيرين ممن يبحثون عن سكن أرخص سواء للساكن أو المستأجر، وعندما يتعارف السكان على بعضهم ستصل المنطقة إلى مرحلة الاستقرار وعندها فإن «البضاعة الجيدة ستطرد البضاعة الرديئة»، وأشار إلى أن حوادث مشابهة حصلت في العديد من المناطق في حمص مع بداية وصول الامتداد السكاني إليها.